بقول في خمس من الابل شاة فصار حق الفقير في صورة الشاة ومعناها
وانما اطلقنا بالتعليل بالمالية صورة الشاة حيث جوز تقويمها
فغيرته حكم النص والجواب انما سقط حق الفقير في الصورة بالنص
لا بالتعليل لانه نيع وعداد ارفاق الفقراء بقولوا ما من دابة في الارض
الا على الله رزقها فاوجب الله مسنى وهي الشاة والابل والبقر
على الاغنياء لنفسه بالنصوص المقتضية للزكوة ثم امر الاغنياء
بايجاد المواعيد للفقراء من ذلك المسمى بقوله آتوا الزكوة وذلك
اي المسمى لا يحتمله اي ايجاد المواعيد مع اختلاف المواعيد لا
يحتاج البعض الى كذا والبعض الى غيره وذا لا يوجد في عين الشاة
فكان اذ ذاك لا سبيل الا صرفه الى الكل عين الموعود له؟

وركنه اي القياس ما اي وصف جعل علما على حكم النص
ما اشتمل على النص من الاوصاف اما بصفته كاشتمال البر
على الكيل والمثلي وغيرها كاشتمال النص النهي عن بيع البر بالبر متفاضلا
عن التسليم وجعل الفرع نظيرا له اي لما هو المنصوص عليه
بوجوده فيه اي بسبب وجود ذلك الوصف في الفرع وسمي علة
الموجب حقيقته الله تعالى والعلل امارات للاحكام وكان ذلك لمعنى
معرفا للحكم وهو المعنى الجامع اي ركن القياس جاز ان يكون وصفا
لزما كالكيل في البر جعلت علة لوجوب الزكوة في الحلي وهي صفة
الذهبية الفضة واسما كالدم في توضأ صلى ان قطر الدم على العضو

فانها

فانها دعرف انجز فالدم اسم علم والتعليل به دل على اعتبار عينه
النجاسة ووصفا عارضا كالتغير في الحديث فانه صفة
عارضة والتعليل به دل على اعتبار صفة الزوج ووصفا حقيقيا
لا يحتاج الى تامل كالطواف جعل علة لسقوط النجاسة في الهرة
وسواكن البيوت وخفيا كالقدر والجنس في الربوا وحكما
من احكام الشرع كتعليل صلى الله عليه وسلم قضاء دين الله بدين
العباد في حديث الخثعمية وقدرا كتعليل ربوا النسيئة بالجنس و
الكيل وعددا كتعليل حرمة التفاضل بالقدر والجنس وتعليله صلى
الله عليه وسلم في المستحاضة حيضا اعتبار لدمه وصفة الانفجار ويجوز
ان يكون الوصف الجامع في النص كالطواف في الحديث وفي غيره
اذا كان الغير ثابتا به كتعليل جواز السلم باحتياج العاقد فذلك
المنصوص لبس في النص لكنه ثابت به باعتبار ان وجود السلم
المنصوص بقول ورخص في السلم يقتضي عاقدا والعدام صفة
فيكون ثابتا باقتضائه وكالة اتفقوا على ان جميع اوصاف النص
لا يكون علة وعلى عدمه جواز التعليل باي وصف شاء المعلل بلا
دليل واختلفوا في ذلك الدليل فقال الجمهور كالة كون الوصف علة
صلاحه وعلالة اي ان يكون صالحا للحكم ثم معتبرا كالشارع
لا بد من صلاحيته بالحرية وغيرها عند عدالة واختلف فيها
قال بعض عدالة بان يقع في القلب خيال صحته وبعض بالعرض

Copyright © King Saud University